

دور المؤسسات العاملة مع الأطفال في ظل الانتفاضة

الدروس المستفادة

ويتسولون في الشوارع هم فئة مهمشة وبحاجة لخدماتنا بغض النظر إن كانت في رام الله أو جنين. والمعاقون وجرحى الانتفاضة والمعتقلون.. الخ من القائمة التي يجب أن ننظر إليها كفتات محتاجة.

أموال ملطخة بدماء أطفالنا:

آثرت أن أكتب عن مؤسسات التمويل تحت هذا العنوان لإبراز مدى أهميته الوطنية والأخلاقية. فنحن مؤسسات وطنية وهم الوطني العام هو جزء لا يتجزأ من عملنا، ونحن جزء من هذا الشعب الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله. وعليه، يجب الحذر من التعامل مع المؤسسات الممولة التي تفرض شروطها وأجندتها علينا. يجب أولاً أن يكون صوت الجميع موحداً في رفض أي تمويل مشروط، ويجب رفض توقيع أية تعهدات كالتى تفرضها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن موضوع «الإرهاب». لا بل إنني أدعو الجميع إلى مقاطعة هذه الوكالة لأسباب أخلاقية بحتة. إذ لا يعقل أن نأخذ أموالهم للعمل على تخفيف جراح وآلام أطفالنا التي نتجت عن السلاح الأمريكي المستخدم ضد شعبنا. فباليد اليمنى يزودون الاحتلال بالسلاح والذخائر لقتلنا وباليد الأخرى يرشون علينا الفئات ليوهموننا أنهم يساعدون أطفالنا. هذه مسألة غير مقبولة، ولنا في أطفال مخيم جنين مثل نحتذي به عندما أعادوا للحكومة الأمريكية ووكالتها مواد إغانتهم ورفضوا قبولها أو استلامها.

هل سالتكم الأطفال؟

أختم مقالتي هذه بدعوة كافة المؤسسات للاستماع دوماً إلى صوت الأطفال، فهم البوصلة التي يجب أن توجهنا دائماً، وأية عملية تهدف لوضع رؤية أو خطة للعمل مع الأطفال بدون مشاركتهم، هي عملية مشكوك فيها. لست متطرفاً، ولكن لأطفالنا حقاً أصيلاً علينا بأن يكونوا مشاركين فاعلين في أية عملية تمسهم بشكل مباشر أو غير مباشر، فهم الأمل الأكيد لنا بالمستقبل المشرق.

بعض المؤسسات، لا يجب أن ينسبنا المبادرات التي قامت بها جهات مختلفة لإعادة تنظيم الأمور وتنظيم ورشات العمل لمختلف المؤسسات وتفعيل التنسيق والتعاون لما فيه مصلحة الطفل الفلسطيني، حيث نتج عن هذه اللقاءات تشكيل لجان تنسيقية على المستوى الوطني والمناطقي بهدف تجاوز هذه السلبيات. وإن كانت تلك المبادرات قد جاءت متأخرة بعض الشيء، إلا أنها ساهمت في إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي كخطوة في الاتجاه الصحيح. عجزت المؤسسات من الوصول والعمل مع كافة الفئات المتضررة والحاجة من الأطفال

من المهم الإشارة هنا أن الفئات المتضررة من الأطفال هي فئات متنوعة وكثيرة وربما إمكانية الوصول إليها تفوق إمكانات كافة المؤسسات الوطنية مجتمعة. فهناك الأطفال الشهداء والجرحى وذوو الاحتياجات الخاصة وأسره، أبناء الشهداء والأسرى، الأطفال المعتقلون في السجون الإسرائيلية، ضحايا هدم المنازل، الأطفال المصابون بأعراض نفسية، الفقر وتشغيل الأطفال. كذلك سياسات الاحتلال وأثرها على حقوق الطفل في الصحة، التعليم، الرعاية، الحماية، والنمو، واللعب أيضاً. كذلك فمن المعروف أن الأطفال يجب تقسيمهم إلى فئات عمرية مختلفة كالفئة المبكرة والمتوسطة والمتأخرة (المراهقة). وبالتالي فإن العمل مع مختلف هذه الفئات من الأطفال وفي كافة المواقع يحتاج إلى تضافر كافة الجهود الوطنية، أهلية كانت أم حكومية. وعلى الرغم من الظروف الموضوعية التي تحول دون إمكانية الوصول والعمل مع الأطفال في كافة المواقع وخاصة المهمشة، إلا أنه يمكن القول إننا لم نلمس أية جهود جديّة بذلت لتذليل هذه العقبات، ولم نجد أيضاً خططاً متكاملة لتفعيل العمل مع كافة الفئات من الأطفال ذوي الاحتياجات، وكذلك لم يجر تحديد الأولويات في مجالات العمل. فالفئات المهمشة من الأطفال هي ليست فقط الفئات التي تعيش في الشمال والجنوب كما يصور البعض، فهناك فئات في القرى والمخيمات، فمثلاً الأطفال الذين يعملون

والأكثر احتياجاً من الأطفال في مناطق الجنوب والشمال والقرى والمخيمات.

وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات قد عكست صورة مشرقة وفاعلة في العمل مع الأطفال منذ بدء الانتفاضة، إلا أنه، يمكننا القول إن العام الأول من الانتفاضة، شهد عمل المؤسسات فيه مجموعة من السلبيات والثغرات التي كانت لها بشكل أو بآخر آثار سلبية مختلفة.

ويمكن استعراض أبرز الدروس المستفادة في المحاور التالية:

كثرة التزاحم والمنافسة وغياب التنسيق والتعاون والتشبيك

إذ اتسمت هذه المرحلة بغياب شبه تام للتنسيق والتعاون المؤسساتي، وشهدنا فيها لهات البعض وراء الجهات المانحة دون عمل الدراسات اللازمة لتقصي الاحتياج المجتمعي. وفي نفس الوقت تم تلمس تزاحم المؤسسات في بعض المواقع في ظل غيابها التام عن مواقع أخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، موضوع الإرشاد والدعم النفسي-الاجتماعي للأطفال ضحايا العنف الإسرائيلي، هذا الميدان الذي أصبح الموضة الدارجة لدى طيف واسع من المؤسسات، وبعضها بالمناسبة لا توجد لها أية علاقة لا من قريب أو من بعيد بالإرشاد، إلا أن كثرة الممولين بهذا المجال دفعت بالعديد لإضافته على أجندتها. قد يقول قائل إن هذه مبادرات إيجابية ومفيدة للطفل!! قد أتفق مع ذلك لو أن العملية تمت وفق خطة عمل معدة مسبقاً تشارك بها كافة المؤسسات بحيث يجري توزيع الأدوار وتنسيق الجهود بشكل مشترك. ولكن للأسف أن ذلك لم يحدث، لا بل لقد وصلتنا العديد من شكاوى الأهالي بسبب كثرة الزوار مقدمي الخدمات لهم، في حين شكاوى أخرى في مناطق مهمشة يسألوننا أين هي المؤسسات من أطفالنا. وبعد مجزرة مخيم جنين «فزعت» المؤسسات المختلفة للعمل في المخيم لتنفيذ مشاريع طوارئ مع الأطفال، وبعد نفاذ التمويل الكل عاد إلى قواعده بسلام متناسين ما قد يتركه ذلك من آثار عكسية على الأطفال.

ان استعراضنا هنا لبعض الأمثلة المؤلمة لعمل

جورج أبو الزلف

قد لا يختلف اثنان على حقيقة كون الأطفال الفلسطينيين هم الفئة الأكثر تضرراً جراء السياسة العدوانية التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء الانتفاضة، ولكن قد يختلف الكثيرون في مدى نجاعة وقدرة المؤسسات الفلسطينية المختلفة على الوصول لمختلف الأطفال المتضررين وتقديم الخدمات اللازمة لهم. فالمجتمع الفلسطيني مجتمع فني بالمقارنة مع غيره من المجتمعات والأطفال فيه يشكلون ما نسبته ٥٣٪، فهل كانت المؤسسات الفلسطينية، حكومية وغير حكومية، بمستوى التحدي الذي فرضه واقع الانتفاضة عليها؟ هل كان الطفل الفلسطيني ومصلحه الفضلى يشكلان محور عمل هذه المؤسسات؟ هل تتحمل الجهات الممولة جزءاً من المسؤولية إزاء قصور المؤسسات في الوصول إلى الأطفال بكافة فئاتهم ومناطقهم السكنية؟ هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عليها في هذا المقال المختضب.

أولاً لا بد من الإشارة إلى أن جاهزية المجتمع الفلسطيني بكافة تشكيلاته لم تكن بمستوى الحدث منذ اندلاع الانتفاضة. حتى أن البعض كان يتوقع أنها انتفاضة أسبوع أو أسبوعين، وعلى أكثر تقدير شهر أو شهرين. وجاءت الانتفاضة لتخالف كل التوقعات، وكان الرد الاحتلال الإسرائيلي بهمجيته وجرائمه المختلفة أيضاً بشكل لم يتوقعه الكثيرون. ومن هنا جاء دور المؤسسات كرد فعل واستجابة للحدث، في وقت لم تكن لديها الجاهزية الكاملة للتعامل مع وضع كهذا. ومن هنا بدأنا نتلمس سمات التخطيط والعشوائية والارتجال، بدلاً للعمل المنظم والمبرمج وفق رؤية علمية ومهنية في التعاطي مع الحدث.

أضف إلى ذلك أن تمرکز المؤسسات المختلفة في مناطق جغرافية محددة، كمنطقة الوسط مثلاً، أفقدها القدرة على الحركة، بفعل الحصار، والوصول إلى الفئات المهمشة

